

Al-Zaytouna Centre  
for Studies & Consultations



مركز الزيتونة  
لِلدِّرَاسَاتِ وَالِاسْتِشَارَاتِ

Conference on  
**The Islamists of the Arab World  
& the Palestinian Issue**  
in Light of the Arab Uprisings

مؤتمر  
**الإسلاميون في العالم العربي  
والقضية الفلسطينية**  
في ضوء التغيرات والثورات العربية

ورقة عمل

**انعكاسات صعود الإسلاميين  
في العالم العربي على السلوك التركي  
تجاه القضية الفلسطينية**

أ. محمد زاهد جول



Crowne Plaza - Beirut - Lebanon  
28-29 November 2012

فندق كراون بلازا - بيروت - لبنان  
28-29 تشرين الثاني / نوفمبر 2012

## انعكاسات صعود الإسلاميين في العالم العربي على السلوك التركي تجاه القضية الفلسطينية

أ. محمد زاهد جول\*

### مقدمة:

انطبع مسار العالم العربي خلال القرن الماضي بالانقلابات العسكرية التي جاءت بقيادات سياسية عسكرية دشنت مؤسسات وأحزاب دكتاتورية وشمولية، بينما تميزت ثورات الربيع العربي الراهنة بكونها انتفاضات سياسية شعبية لم يعهدها العالم العربي الحديث.

وتتمثل جوهر الانقلابات الجديدة بانقلاب قيم الشعب العربي ونظرته للحياة السياسية، تجاه الحياة السياسية التي لم يعد يحتملها بداية، ونهاية الحياة السياسية التي ينشدها، والقاسم المشترك بينهما هي إرادة الشعب العربي، وشجاعته، التي كبلت، أو خدعت من أنظمة عربية دكتاتورية<sup>1</sup>، ادّعت في غالبيتها القومية والاشتراكية وتحرير فلسطين منذ منتصف القرن العشرين، فيما كان يطلق عليه المشروع القومي العربي، الذي مثله المشروع الناصري والبعثي والاشتراكي في يوم من الأيام، والذي وجهت معاهدة كامب ديفيد المصرية - الإسرائيلية سنة 1978 بعد زيارة السادات إلى فلسطين المحتلة المسماة مؤقتاً "دولة إسرائيل"، الضربة القاضية للمشروع القومي العربي أمام المشروع الصهيوني المنافس على المنطقة والإقليم معاً<sup>2</sup>.

وكانت اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل سنة 1993، واتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل سنة 1994، وما صاحبهما من احتفالات دولية بهما بمثابة حفل تشييع للمشروع القومي العربي أيضاً، إلا أن دفن المشروع استغرق قرابة عقدين من الزمان، وذلك بحلول "الربيع العربي"، وقد وقعت قبله الكثير من الأحداث القاسية التي عجلت بانفجار ثوراته، كان منها الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، والحرب الإسرائيلية الغاشمة على غزة نهاية سنة 2008، وما

\* أ. محمد زاهد جول: باحث ومحلل سياسي تركي.

<sup>1</sup> انظر: حنفي، الدكتور حسن، جذور التسلط وأفاق الحرية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 1425هـ، 2005، ص 173.

<sup>2</sup> انظر: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، عرض وثائقي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، 1978، ص 12، و ص 200.

صاحبها من موت سريري للأنظمة العربية، وبالأخص لجمهورية مصر العربية في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، وبذلك فإن الربيع العربي جاء في السياق الطبيعي والمنطقي، بعد فقدان الأمل والثقة بالمشاريع القومية العربية.

كان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على موعد مع ميلاد المشروع التركي، الذي أصفه بمشروع التمكين الديموقراطي الذي يقوده حزب العدالة والتنمية<sup>3</sup>، وأطلق صفة مشروع التمكين الديموقراطي في تركيا، تمييزاً عن يصفه من المثقفين العرب وغيرهم بالمشروع الإسلامي التركي، أو الإسلام السياسي التركي، أو المشروع العثماني أو العثمانيون الجدد.

وعذرهم في إطلاق هذه الأوصاف أنهم يصفون مظاهر المشروع الخارجية، دون التعمق في جوهر المشروع الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية من الداخل، والذي يقوم على مجموعة من القيم والمبادئ التأسيسية الحاكمة<sup>4</sup>، التي آمن بها الشعب التركي قبل أن تتبلور من خلال مشروع حزب العدالة والتنمية، قبل توليه السلطة السياسية سنة 2002 وحتى اليوم، هذه القيم التي يؤمن بها الشعب التركي، ويمثلها حزب العدالة والتنمية هي التي حددت العلاقات الداخلية والخارجية للسياسة التركية وليست مجرد جملة الانعكاسات المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

إن الرؤية التركية الجديدة هي مصدر المواقف التركية، وهي مواقف غالبية الشعب التركي، الذي انتخب على أساسها ممثليه في البرلمان من أعضاء حزب العدالة والتنمية سنة 2002، وسنة 2007، وسنة 2011، فحزب العدالة والتنمية جسّد عملياً المنظومة القيمية للشعب التركي على أرض الواقع، بحيث أسفر ذلك عن نجاح مشهود للمشروع التركي المعاصر، كانت دعامته الأساسية التوافق بين الشعب والحكومة، وهو الأمر الذي افتقدته تركيا لعقود طويلة من تاريخها قبل مجيء حزب العدالة والتنمية.

وهذا التوافق بين الشعب والحكومة التركية يحكمه قانون واحد، هو الذي جعل تركيا شعباً وحكومة تقف إلى جانب الربيع العربي، هذا القانون يوسم بـ الديمقراطية.

<sup>3</sup> انظر: بوانو، الدكتور إدريس، إسلاميو تركيا.. العثمانيون الجدد، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1426هـ،

2005، ص 67.

<sup>4</sup> انظر: المصدر السابق، ص 81.

## المشروع الديمقراطي لحزب العدالة والتنمية:

لقد تعرضت الحركة الديمقراطية التركية للاضطهاد المتواصل من قبل الحكومات العسكرية التركية المتعاقبة لعقود طويلة، يمكن ربطها بتاريخ قيام الجمهورية التركية الحديثة طوال القرن العشرين<sup>5</sup>، سواء أكانت حكومات المرحلة العسكرية المباشرة، أم الحكومات المدنية والحزبية التي تسيروها القيادات العسكرية. وفي تلك الحقبة التي توصف بالعلمانية الجامدة أو المتشددة، عانى الشعب التركي كثيراً، لافتقاده الديمقراطية الحقيقية أولاً، وبسبب العلمانية المغلقة ثانياً، والتي كانت تقيس قوتها بمدى معاداتها لقيم المجتمع التركي الدينية، والتاريخية، وعاداته، وتقاليدته الشرقية، ودفعها للسير وراء الحداثة الأوروبية شكلياً ولو فقدت الحداثة مضمونها وقناعة أبناء الشعب بها، مما أدخلها في صراعات ثقافية مريرة<sup>6</sup>.

عندما بدأ صعود التيار الديني المعتدل في تركيا مع بداية عقد السبعينات من القرن العشرين ناصبته القوى العلمانية العدا، وأجهضت محاولات صعوده الديمقراطي السلمي، والشعبي والدستوري، وكلما كانت الحركة الديمقراطية التركية "الإسلامية" تخطو خطوة في مسيرة النجاح السياسي، كانت المؤسسة العسكرية تقف لها بالمرصاد، حتى في حال مثل الحركة أشخاصاً أو أفراداً بصفة شخصية، وكانت تلاحقهم وتطاردهم وتدخلهم السجون، بدون ذنب سوى أنهم متدينون يرغبون بالمشاركة في الحياة السياسية.

فالمسار الديمقراطي في تركيا لم يكن دوماً مفروشاً بالورود، بل تمّ تقديم التضحيات تلو التضحيات، وتعرض الكثير من القادة للإعدام، والسجن من قبل المؤسسة العسكرية والاستبداد السياسي، وتعرضت الحكومات الديمقراطية المنتخبة من الشعب لانقلابات عسكرية كما وقع سنة 1980، وتعرضت الأحزاب السياسية المدنية للإقالة والحلّ من قبل محاكم أمن الدولة الدستورية التركية، وحرّم أعضاؤها من العمل السياسي لسنوات عديدة، حتى تمكنت أخيراً من اكتساب ثقة الشعب التركي سنة 2002، وذلك بفوز حزب العدالة والتنمية بأغلبية مقاعد البرلمان التركي، وتشكيل

<sup>5</sup> انظر: المصدر السابق، ص 53 وما بعدها.

<sup>6</sup> صابان، سهيل، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا، تحرير ومراجعة عثمان علي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الطبعة الأولى، 1431هـ، 2010، ص 195.

الحكومة التركية الأولى لحزب العدالة والتنمية، ومباشرة تنفيذ سياساته داخلياً وخارجياً، وبالأخص نحو العالم العربي وصبوب القضية الفلسطينية، التي تمثل قلب القضايا العربية والإسلامية معاً.

### سياسة حزب العدالة والتنمية نحو القضية الفلسطينية قبل الربيع العربي:

اسمحو لي بداية أن أطلق على قرار الشعب التركي بانتخاب حزب العدالة والتنمية سنة 2002، الربيع التركي السلمي بامتياز، فقد استطاع الشعب التركي، وبالطرق السلمية إيصال من يريد إلى رأس السلطة السياسية العليا، وعلى مستوى تحقيق الأغلبية في أعضاء البرلمان التركي بداية، ثم على مستوى رئاسة الوزراء، وأخيراً رئاسة الجمهورية سنة 2007، وبذلك شعر الشعب التركي بأنه أصبح سيد نفسه، بدون ضغوط داخلية أو خارجية في اختيار حكومته.

حكم حزب العدالة والتنمية تركيا لدورتين انتخابيتين كاملتين تقريباً قبل أن يبدأ الربيع العربي، وقبل أن تظهر في العالم العربي توجهات الجماهير العربية السياسية الثائرة، وبالصورة التي أوصلت الإسلاميين العرب إلى السلطة السياسية عن طريق الانتخابات البرلمانية الحرة لأول مرة في الوطن العربي منذ أن عرف الوطن العربي الدول الوطنية الحديثة.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم شهد العالم اهتماماً تركيا متصاعداً بالوطن العربي، وبالأخص دول الجوار العربي لتركيا، فيما عرف بمبدأ "العمق الاستراتيجي" لتركيا، وموقع تركيا ودورها على الساحة الدولية. وهي السياسة التي رسم معالمها منظر السياسة التركية المعاصرة البروفسور الدكتور أحمد داود أغلو، سواء في مرحلة توليه منصب مستشار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، منذ وصول الحزب إلى السلطة سنة 2002، أو بعد استلامه حقيبة وزارة الخارجية التركية، عقب تولي الحزب لولايته الثانية بعد انتخابات سنة 2006.

وقد كان للدول العربية والدول المجاورة لتركيا دور كبير في صياغة هذه الاستراتيجية العميقة<sup>7</sup>، وقد تمثل ذلك في نظرية "تفسير المشاكل" مع كافة الدول مهما كانت نوعية الصراعات التاريخية بين تركيا وتلك الدول، وقد تمخض عن تلك السياسات التركية الجديدة توقيع مئات الاتفاقيات

<sup>7</sup> أوغلو، الدكتور أحمد داود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، ومراجعة: بشير نافع، وبرهان كوروغلو، مركز دراسات الجزيرة، قطر، والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الثانية، 1432هـ، 2011، ص 396.

الثقافية، والاقتصادية، والسياسية مع العديد من الدول العربية، وتعدّ تلك الفترة الزمنية العصر الذهبي الأول لتحسين العلاقات التركية العربية، قبل اندلاع ثورات الربيع العربي.

وعلى صعيد الموقف من القضية الفلسطينية خاصة، مثل عصر حكومة حزب العدالة والتنمية انقلاباً في طبيعة العلاقة مع المؤسسات الفلسطينية الرسمية والشعبية معاً، فقد كانت العلاقات التركية الإسرائيلية تتمتع بمستوى رفيع من التبادل في الاعتراف السياسي، والدبلوماسي، والتعاون الأمني منذ قيام "دولة إسرائيل" سنة 1948، فقد اعترفت تركيا بالدولة الإسرائيلية سنة 1952<sup>8</sup>، وقد عزي ذلك إلى رغبة تركية بالتجاوب مع الضغوط الأوروبية للاعتراف بـ"إسرائيل"، لتصبح تركيا على قدم المساواة مع الدول الأوروبية، التي كانت تركيا تبذل كلّ إمكانياتها للسير في الركب الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، وإعادة بناء أوروبا أمنياً، وسياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

وهنا يكمن خطأ بعض التحليلات التي ترجع تقارب تركيا مع الفلسطينيين إلى تراجع أوروبا عن دعم تركيا في مواصلة الانضمام بعضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي انكفاء تركيا إلى محيطها الشرق أوسطي، وبالأخص بعد انتهاء الحرب الباردة مع انهيار الاتحاد السوفيتي، ومنظومته الاشتراكية، وحلف وارسو العسكري.

وبنفس الأسباب يعللون توتر العلاقات التركية الإسرائيلية، وقد يوسعون الظنون بأن الغرب وأمريكا لم يعد بحاجة إلى الشرطي التركي لحماية حدود أوروبا مع الشرق التي كانت مهددة من حلف وارسو.<sup>9</sup>

بينما ترى السياسة التركية الجديدة أن تركيا مطالبة بأن تتجاوب مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، فقد "كان مناخ التنافس الاستراتيجي الديناميكي الذي أوجدته مرحلة ما بعد الحرب الباردة عاملاً من العوامل التي أوجبت على تركيا البحث عن استراتيجية إقليمية جديدة، وصياغة سياسة شرق أوسطية لها، وتشكيل العلاقات الدينامية بين القوى العظمى خارج المنطقة والتوازنات الداخلية ساحة التقاء مع الصلة بين العوامل الدولية والمعايير الإقليمية"<sup>10</sup>.

<sup>8</sup> المصدر السابق، ص 453.

<sup>9</sup> انظر: النعيمي، الدكتور أحمد نوري، تركيا وحلف شمال الأطلسي، بغداد، الدار العراقية للنشر، د.ت، ص 314.

<sup>10</sup> أوغلو، أحمد داود، العمق الاستراتيجي، مصدر سابق، ص 430.

ويخصوص سياسية تركيا الجديدة مع دول المنطقة بما فيها الدولة الإسرائيلية، فهي تقف إلى جانب الحق، وليس إلى جانب القوة فقط، وبالتالي فإن سياسة تركيا الجديد أن تصطف إلى مواقف الجانب العربي والفلسطيني تجاه القضية لفلسطينية، وذلك بمطالبة "إسرائيل" تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وبالأخص قرار 242 و338 اللذان ينصان على انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة سنة 1967، وحكومة العدالة والتنمية كانت ترى وقبل الربيع العربي أنه لا يجوز لـ"دولة إسرائيل" أن تكون فوق القانون الدولي ويجب إخضاعها مثل كافة دول العالم إلى القرارات الدولية، ومحاسبتها على أساسها أيضاً.

وعلى هذا الأساس أيضاً دعمت الحكومة التركية قرارات منظمة التحرير الفلسطينية في عقد معاهدة سلام مع الدولة الإسرائيلية، ودعمت قيام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وقدمت لها المساعدات، وقد اعترفت تركيا في سنة 1975 بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وفي سنة 1979 سمحت لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب لها فيها، واعترفت بإعلان الدولة الفلسطينية سنة 1988.

وحاولت تركيا استضافة مؤتمر السلام على أراضيها قبل عقده في مدريد سنة 1991، ودعمت نتائجه، وما توصل له الفلسطينيون مع "إسرائيل" في أوسلو، وما تمّ التوصل إليه بعد ذلك حتى قيام السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا أولاً وما أعقبها من اتفاقيات.

وقد شاركت تركيا في الانتخابات الفلسطينية سنة 2006 بصفة مراقب مع العديد من الدول، واعترفت بنزاهة هذه الانتخابات، وهي التي نتج عنها فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بأغلبية في البرلمان الفلسطيني، وتابعت تركيا باهتمام تشكيل الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية ممثلاً عن حماس بوصفها الفائزة بالنسبة الأكبر في البرلمان الفلسطيني المنتخب.

وبعد تعثر عمل هذه الحكومة بسبب عراقيل داخلية وخارجية كان موقف تركيا يؤكد بأن حكومة حماس حكومة شرعية ومنتخبة من الشعب الفلسطيني، وعندما وقع الانفصال بين حكم غزة وحكم رام الله بقي الموقف التركي على حاله بالاعتراف بالحكومة الفلسطينية في غزة، بوصفها حكومة منتخبة ديمقراطياً، ولم تخضع تركيا للضغوط الأمريكية بمقاطعة حكومة حماس، بل كانت ترى أن ذلك تدخلاً سافراً من "إسرائيل" وأمريكا في الشأن السياسي الفلسطيني، وانقلاباً على الشرعية الفلسطينية،

وحاولت تقريب وجهات النظر بين حكومة غزة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وحركة فتح أكثر من مرة، دون أن تحقق نجاحاً.

عندما وقعت حرب غزة في نهاية 2008، وبداية 2009 وقفت تركيا إلى جانب الحق وإلى جانب الفلسطينيين وأهل غزة المظلومين، ورفعت تركيا صوتها عالياً في المحافل الدولية تطالب بوقف الحرب والتتديد بالسياسة العدوانية للحكومة الإسرائيلية، وكان الشعب التركي من أوائل شعوب العالم إن لم يكن أولها الذي خرج إلى الشوارع في تظاهرات حاشدة منددة بهذه الحرب الظالمة والإجرامية، وفي هذه النقطة بالذات، أي الموقف التركي الرسمي والشعبي من الحرب الإسرائيلية على غزة، برزت المخاوف العربية الرسمية من تنامي تأثير الدور التركي في القضايا العربية وبين أبناء الشعب العربي، وتنامي التأييد للمواطنين العرب للحكومة التركية ولرئيس حكومتها رجب طيب أردوغان، الذي أخذت المظاهرات المنددة بالحرب الإسرائيلية على غزة تحمل صورته في العواصم العربية وبالأخص في الأوساط الفلسطينية وفي غزة تحديداً.

لقد كانت حكومتا مصر وتونس في عهد مبارك وابن علي من أكثر الدول العربية كراهية وامتناعاً من الدور التركي الذي قامت به حكومة أردوغان إبان الحرب الإسرائيلية على غزة، وأخذت بعض الدول الخليجية تبدي برودة في الترحيب برئيس الوزراء التركي أردوغان عند زيارته لعواصمها، وكل ذلك بسبب شعورها بالإحراج الذي أحدثته أردوغان لها أمام شعوبها بكونها لا تدافع عن القضية الفلسطينية وأهل غزة بنفس الدرجة التي تقوم بها تركيا ورئيس وزرائها أردوغان.

ولما جاءت حادثة دافوس في 2009/1/29، بلغ الموقف التركي في دعم القضية الفلسطينية عنان السماء، إذ وجه أردوغان كلاماً لاذعاً للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز قال فيه: "أشعر بالأسف أن يصفق الناس لما تقوله، لأن عدداً كبيراً من الناس قد قتلوا، وأعتقد أنه من الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج"، ثم انسحب من الجلسة معترضاً على عدم منحه وقتاً كافياً ومساوياً للوقت الذي منح لبيريز.

لقد حدث ذلك بعد أيام قليلة من وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، مما جعل المواطن التركي والعربي وكل مؤيد للموقف الفلسطيني ينظر إلى الحكومة التركية على أنها هي التي تمثل الشعب الفلسطيني قبل رؤسائه، وهي التي تدافع عن القضية الفلسطينية أكثر من السلطة الفلسطينية نفسها، وهي تمثل الشجاعة الإسلامية الحقيقية، وليس من تواطأ مع "إسرائيل" وأمريكا، وسكت على قتل



الشعب الفلسطيني في غزة دون تنديد ولا معارضة، باستثناء عدد قليل من الدول العربية، فالقضية الفلسطينية وحادثة دافوس تحديداً جعلت الجماهير العربية والتركية تكتشف "مشاركاتها الوجدانية والثقافية من جديد".

وقد وقفت الحكومة التركية قبل العدوان على غزة وبعده ضدّ الحصار الذي فرض على أهل غزة، وما حادثة السفينة مرمرة في 2010/7/13 والتي استشهد فيها تسعة مواطنين أتراك إلا أحد فصول هذا الدعم الشعبي والرسمي من تركيا نحو إخوتهم من الشعب الفلسطيني، وكلّ ذلك كان قبل ثورات الربيع العربي تاريخياً، ولكنه كان بكلّ تأكيد إحدى شرارات اشتعال فتيل الثورة قبل اندلاعها بما يقارب العام فقط، أي إن السياسات التركية التي سبقت الربيع العربي كانت أحد المحركات الدافعة لقيام الثورات العربية التي كانت تنتشد الكرامة والحرية بعد أن استهان زعماء الاستبداد والظلم بكرامتها في حرب غزة وما قبلها وما بعدها.

### علاقة تركيا مع الحكومة الفلسطينية في غزة:

يرجع البعض بما فيهم المعارضة التركية كحزب الشعب الجمهوري في تركيا، توثيق العلاقات بين تركيا وحكومة غزة الحمساوية إلى أسباب أيديولوجية تعود إلى الخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية وحركة حماس، وهذا تبسيط للعلاقة إذا اقتصر على هذا القدر من التحليل فإنه ناقص وخاطئ، فإن فيما ذكرناه من قبل يثبت دعم تركيا للشعب الفلسطيني بأكمله، دون أن يكون للحكومة التركية دور بمن يختاره الشعب الفلسطيني ممثلاً سياسياً له، وقد قدمت الحكومات التركية السابقة كافة أنواع الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل اتفاقيات أوسلو وبعدها، أي قبل ظهور حماس على الساحة السياسية الرسمية بعد انتخابات 2006.

وعليه فإن الحكومة التركية تتعامل مع الواقع السياسي كما يقرره الشعب الفلسطيني دون أن تتحاز إلى طرف على حساب طرف آخر، وموقفها من الاعتراف بالحكومة الفلسطينية في غزة والممثلة من طرف حماس، هو اعتراف بالانتخابات الفلسطينية، والتي شهد لها العالم بالنزاهة والديموقراطية، وقد سبقت الإشارة إلى القانون الذي تحنك إليه حكومة العدالة والتنمية مع شعبها وهو الديموقراطية، فما قبلته الحكومة التركية على أرضها وعلى شعبها لا تملك أن تخالفه في مكان آخر لصالح ضغوط دولية، أو إقليمية، أو فلسطينية أيضاً، ولو وقع ما وقع مع حكومة أخرى غير حكومة

حماس لكان الموقف التركي نفسه، بغض النظر عن هوية هذا الطرف السياسية أو الدينية، وهذا المعيار المطبق في تركيا هو المعيار الذي طبق مع حكومة غزة وهو المعيار الذي سوف يطبق مع حكومات الربيع العربي الجديدة، بداية من خلال تأييد ثورات الشعوب ومطالبها في الحرية والديمقراطية، وثانياً بدعم الحكومات التي تنتخبها الشعوب العربية في دول ثورات الربيع العربي العظيمة.

### السلوك التركي من القضية الفلسطينية بعد الربيع التركي:

لا شكّ بأن ثورات الربيع العربي قد فاجأت الأتراك كما فاجأت العالم أجمع، وفي مقدمته زعماء الدول التي ثار شعبها عليها وخلصهم عن عروشها، سواء من هرب منهم، أو سجن، أو أحرق، أو قتل شر قتلة، وقد نظر الشعب التركي وحكومته إلى هذه الثورات على أنها مبررة وصادقة وضرورية، والسبب المنطقي لها هو الضعف العام الذي كان يعاني منه العرب، فكانت الثورات نتيجة حتمية.

وهي قبل كلّ شيء قرار الشعب العربي وليس قرار الشعب التركي ولا غيره من الشعوب أو الدول، لا أمريكا، ولا أوروبا، ولا مؤتمرات الشرق الأوسط الجديد، ولا سيناريوهات الفوضى الخلاقة، ولا مؤتمرات ضرب هذا المحور أو ذاك، وإنما استجابة طبيعية للمرحلة التاريخية التي تمر بها الدول العربية وشعوبها، في عدم تكافؤ الأوضاع الاجتماعية ولا السياسية ولا العسكرية مع الإمكانيات العربية الهائلة، ولذلك كان القرار التركي العام المنفق عليه بين الشعب التركي والحكومة التركية هو تأييد المطالب الشعبية للثورات العربية، والعمل على وضعها في مسارها السلمي والديمقراطي وعدم الانجرار وراء توريثها بالعمل العنفي أو العسكري مهما كانت الأسباب، لأن ذلك هو ما كان يضمن نجاحها وعدم انحرافها عن مسارها، وعدم إدخالها في معادلات صراع غير متكافئة مع أنظمة أمنية معبأة بأجهزة أمنية وقمعية ضخمة، ومستعدة منذ عقود لمثل هذه المنازلات الدموية مع شعوبها.

ولا شكّ أن نجاح بعض ثورات الربيع العربي استطاعت أن تؤثر على مواقف السياسة التركية نحو العرب ونحو قضاياهم الكبرى وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وقد كان هذا التأثير إيجابياً بغض النظر عن الأحزاب أو القوى السياسية التي تصل إلى السلطة، سواء كانت إسلامية أو من غيرها، طالما كانت هذه الأحزاب ديموقراطية وهي خيار الشارع العربي، وتعبّر عن قناعات

المواطنين العرب، فتركيا ليست من يقرر هوية الثورات العربية، ولا هوية أحزابها التي تكسب ثقة الجماهير العربية، فهذه شؤون عربية داخلية محضة، ولا تتدخل بها تركيا لا من قريب ولا بعيد، وأيما حركة أو حزب سياسي يفوز بثقة الجماهير العربية في الانتخابات الحرة والنزيهة، فإن تركيا تتعامل معه وترحب به كشريك عربي في صناعة مستقبل المنطقة وازدهارها.

قد يكون لصعود ونجاح حزب العدالة والتنمية في تركيا أثر على قرار المواطن العربي في عملية انتخابه لأعضاء البرلمانات العربية الجديدة، فالنجاح الاقتصادي والسياسي الذي حققه حزب العدالة والتنمية مشهود له في الداخل والخارج، وهذا الأمر مدعاة سرور لتركيا وحزب العدالة والتنمية أن يكونوا نموذجاً يحتذى به في العالم الإسلامي، وفي العالم العربي على وجه التحديد، ولكن ذلك يعود لقرار المواطن العربي وليس تدخلاً من تركيا.

كما أنه ليس لأسباب أيديولوجية فكرية محضة، لأنه لو لم ينجح حزب العدالة في الحكم وكان حزباً إسلامياً لما رغب بأخذ تجربته أحد، فالمسألة ليست أيديولوجية بقدر ما هي نجاح في الانجاز الاقتصادي والسياسي والديمقراطي.

ويمكن القول بأن صعود الإسلاميين في العالم العربي أثر وانعكس على السلوك التركي تجاه القضايا العربية والقضية الفلسطينية، ولكنه ليس تأثيراً كبيراً عما كان قبله، لأسباب قد تعود بالدرجة الأولى إلى أن صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا سنة 2002 قد مرّ بمراحل متشابهة من المعاناة والاضطهاد والممانعة المستبدة.

وربما يعود إلى أن حزب العدالة والتنمية بقيادة زعيمه رجب طيب أردوغان قد انبثق من رحم حركة ديمقراطية ذات هوية دينية إسلامية أيضاً، أي من رحم حركة ديمقراطية محافظة، كان وصولها إلى السلطة مشابها لما جرى في ثورات الربيع العربي، أي نتوياً لصراع طويل خاضته الحركة الإسلامية التركية منذ عقد السبعينيات من القرن المنصرم، فقد كان للقوى الإسلامية الشعبية التركية دوراً بارزاً في رؤية حزب العدالة والتنمية في القضايا السياسية الداخلية والخارجية معاً.

وكان من أهم هذه القضايا القضية الفلسطينية التي تحرك قلوب الشعب التركي قبل أن تحرك سياستهم الخارجية، وهو الأمر الذي أدركه الشعب العربي، بينما أخطأه التفكير الرسمي لبعض الأنظمة العربية، وبالأخص التي قامت فيها ثورات الربيع العربي، كما وقع في مصر وليبيا وأخيراً في سورية، التي يتهم فيها الموقف التركي بأنه ذو أطماع إقليمية، بينما يدرك الشعب السوري أن

الموقف التركي هو مؤيد لمواقفه الشعبية ولأسباب إنسانية، وأخوية، وتاريخية، فعجز الأنظمة المستبدة عن فهم التحولات الكبرى التي وقعت في تركيا بعد قدوم حزب العدالة والتنمية، جعلهم يقرؤون الأحداث من منظارهم الخاص، وليس منظار الشعوب الأكثر إنصافاً وعدلاً، وهذا ما أوقعهم في أزمات كبرى مع الشعب التركي قبل أن يكون مع الحكومة التركية، فالحزب والحكومة اكتسب أصواته بقوة الشعب التركي قبل كل شيء.

### سياسة تركيا نحو القضية الفلسطينية بعد ثورات الربيع العربي:

إن السياسة التركية تدرك بأنها مطالبة أكثر من أي وقت مضى أن تكون مؤيدة للقضية الفلسطينية، لأن الجماهير العربية قد تحررت من عقدة الخوف التي كانت تمنعها من التعبير عن رأيها بخصوص قضاياها الخاصة، أو نحو قضيتها العامة، أي القضية الفلسطينية، وتركيا تعلم بأن قضية فلسطين ليست قضية الفلسطينيين وحسب، وإنما هي قضية كل العرب بل وقضية كل المسلمين وأحرار العالم أيضاً، وبالتالي فإن الحكومة التركية تتحسب لموقف شعبها التركي عن أي قرار يمكن أن تتخذه نحو القضية الفلسطينية، قبل أن تفكر بردود أفعال العرب أو الفلسطينيين.

إن طريقة التفكير التي يمارسها حزب العدالة والتنمية هي وقوفه إلى جانب مطالب الشعوب المحقة، وهذا موقف اتخذته الحكومة كقرار بعد أسبوع واحد من حرق المناضل التونسي البوعزيزي نفسه، فاتخذ الحزب قراراً بدعم ثورات الشعوب العربية، وأن تقف تركيا إلى جانب شعوب الشرق الأوسط بغض النظر عن طائفته، أو أثنيتها، أو عرقه، أو دينه، والمبادئ التي يعمل عليها الحزب تشمل جميع شعوب المنطقة، ومن هذه المبادئ:

1. التوازن بين الحرية والأمن داخل البلاد وخارجها.
2. تفسير المشاكل مع الجيران مهما كان حجمها أو تاريخها.
3. أن تأخذ تركيا على عاتقها سياسة نشطة، وحلّ المشاكل بين الدول الصديقة.
4. انفتاح تركيا على مناطق جديدة، نحو علاقات جديدة مع إفريقيا وأمريكا اللاتينية.
5. نشاط تركيا في المنظمات الدولية، والعمل للتواجد في كافة القضايا الدولية، ونشارك بإيجاد حلول للمشاكل الدولية.
6. تغيير الانطباع السائد عن تركيا في العالم.

إن موقف الحكومة التركية والسياسة التركية الحالية ألاّ تتدخل تركيا في الشؤون الداخلية للدول والشعوب الأخرى، سواء كانت تتفق أو تتعارض مع القيم التركية، وما يؤمن به الشعب التركي، ولكن إذا وضعت تركيا بين خيار أن تقف إلى جانب الشعوب أو الرؤساء، فتركيا كدولة ديمقراطية لا تستطيع أن تقف مع الظلم والاستبداد؛ ولذلك كان موقفنا واضحاً من الثورات وما نتج عنها من برلمانات وحكومات، وهذا ما أدى إلى تحسن علاقاتنا مع كل دول الربيع العربي.

وانعكاسات صعود الإسلاميين على السياسة والسلوك التركي واضحة وإيجابية أيضاً، عربياً وفلسطينياً، فالرسائل التي ذكرها الرئيس المصري محمد مرسي في المؤتمر الرابع مشابهة للسياسة التركية ومواقفها الواضحة من المسائل العالمية والقضايا العربية ومن القضية الفلسطينية أيضاً، وهو أن نظرتنا أصبحت واحدة ومشاركة، وسوف تتحول إلى شراكة استراتيجية، تقوم على المصالح المشتركة والعقلانية، نحن لا نريد أن تنشأ علاقتنا على أساس الاقتصاد فقط، وإنما على أساس التوافق التاريخي، والروحي، والجغرافي، والسياسي أيضاً، وتركيا ستضع كل إمكانياتها لنجاح شرق أوسط جديد بينه أبناء الشرق الأوسط بأنفسهم، فعلاقتنا علاقة أخوة وليس هيمنة.

الربيع العربي فتح لتركيا طريقاً جديداً لبناء الشرق الأوسط الجديد الذي تشارك فيه الدول بشعوبها ورؤساءها في بناء دولهم وبناء منطقتهم وإقليمهم، الربيع العربي أوجد دولاً يتوأم فيها الشعب مع حكوماته، وهذا لم يكن قبل الربيع العربي، ولذلك فإن انعكاسات السلوك التركي سيكون إيجابياً مع كافة الدول العربية التي يصبح فيها توافقاً بين الشعب وحكومته، مثل علاقات تركيا مع مصر، ومع تونس، ومع ليبيا وغيرها من الدول العربية، وهذا ينسحب على الفلسطينيين، فلا بدّ أن تكون علاقات تركيا مع الفلسطينيين أفضل مما كانت عليه قبل الربيع العربي، وهي كذلك فعلاً، فعلاقات تركيا جيدة مع السلطة الفلسطينية في رام الله، وكذلك هي علاقات ممتازة مع حكومة حماس في غزة، وتركيا تعمل إلى أن يكون مشروع المصالحة الفلسطينية معبراً عن إرادة جماهيرية من الشعب الفلسطيني كله، وليس بين فصائله أو حكوماته فقط.

إن تركيا تتاصر مبادئ الديمقراطية سواء التزم بها الحكام أو الشعوب، حتى في مشاريع الحلّ السلمي للقضية الفلسطينية، إذ لا بد أن تعرض أي اتفاقية على استفتاء شعبي قبل توقيعها مع الدولة الإسرائيلية، لأن الربيع العربي منح الفلسطينيين قوة أكبر في التمسك بحقوقهم الوطنية، وبالأخص في قضية عودة اللاجئين والقدس، فلا ينبغي أن يحل موضوع عودة اللاجئين وفق أمنيات زعيم

فلسطيني مهما علا قدره ومهما كان تاريخه النضالي أو تاريخه السياسي، وهذا الحق سوف تدعمه بالتأكيد حكومات الربيع العربي ليس لأنها ذات وسط ديني أو إسلامي، وإنما لأنها ستفكر ألف مرة بمواقف شعبها الذي انتخبها، فزمن القرار الأول والأخير من بيت الرئيس الملمم قد انتهى، واليوم هناك برلمانات عربية منتخبة وديمقراطية لا يملك الرئيس أو الحكومات في هذه الدول أن تتجاوز إرادة شعبها.

تتطلع تركيا اليوم إلى أن يكون الموقف من القضية الفلسطينية بعد الربيع العربي، وبعد فوز الإسلاميين في معظم هذه الانتخابات، والبرلمانات، والحكومات أكثر دعماً للفلسطينيين ولكافة قضاياهم العادلة، وتتطلع إلى أن تكون دولة فلسطين في المستقبل القريب إن شاء الله مشاركة في صياغة وتشكيل الشرق الأوسط الجديد، سواء خلال الخمس سنوات المقبلة أو العشر سنوات القادمة؛ ولذلك على الفلسطينيين واجب تشكيل جبهتهم القوية، سواء في المقاومة أو في المفاوضة، والأهم من ذلك تحقيق المصالحة على أسس تتوافق وتتسجم مع مرحلة الربيع العربي، وليس على أسس الضعف والخنوع والخضوع الذي كان قبل الربيع العربي.

وكذلك فإن على المفكرين والمثقفين من أبناء الشعب الفلسطيني والعربي والتركي مسؤولية العمل المشترك، في دعم الموقف الفلسطيني الذي يحفظ حقوق الشعب والأمة معاً، وتطلعات تركيا إلى دول الربيع العربي الناهضة تمنحها الأمل بأن الدول العربية الديمقراطية والقوية ستكون قادرة على حل كل مشاكلها بنفسها أولاً، ولا تكون حاجتها إلى الدول الصديقة إلا لتشاركها الفرحة والنصر والتقدم والازدهار بإذن الله.

#### الخاتمة: السلوك التركي يعتمد على موقف الشعوب:

عندما كانت تركيا تتعاون مع إسرائيل سياسياً وعسكرياً، قبل أن تأتي حكومة حزب العدالة والتنمية وبعدها، كان الشكر والرضا والثناء ينهال عليها من طرف "إسرائيل" ومن الغرب معاً، وعندما اعترضت الحكومة التركية على الجرائم الإسرائيلية في فلسطين ولبنان وغزة ونددت بالسياسات العدوانية والإجرامية لها، تحول الشكر والرضا والثناء إلى تهمة بالأصولية والعثمانية والتعصب وغيرها من التهم، وهذا موقف قابل للتكرار مع كل دولة إسلامية توصف بالاعتدال أو الديمقراطية طالما هي لا تعارض السياسات الغربية، فإذا ما عارضتها على ظلمها وجرائمها وصفت بالدول الإرهابية، أو

الأصولية، أو غيرها من الأوصاف القبيحة، فسياسية التخويف لا تتوقف على الحركات الإسلامية وإنما تعاقب بها كافة الدول أيضاً.

من هنا فإن الدول العربية والإسلامية مطالبة بتفهم مطالب حركاتها الاجتماعية وأحزابها السياسية بنفسها، وأن تفسح لها المجال للتعبير عن أهدافها دون خوف ولا تخويف، فكلاهما لا يصنع إلا الاستبداد مقابل الاستبداد.

والحل الأمثل هو بالانفتاح الداخلي الذي قامت به حكومة العدالة والتنمية مع كل القوى السياسية التركية، بما فيها الحركات التي كانت تستعمل العنف المسلح، فقد أفقد الانفتاح الداخلي هذه الحركات مبررات عنفها، وفتح لها المجال بأن تطرح مطالبها بكل حرية، وأن تشارك في الحياة السياسية دون مخاوف، ودخلت الانتخابات وحقت من المكاسب بقدر ما تمثله من نسب حقيقية، فعرفت قدرها وحجمها بحكم الديمقراطية، فكانت الديمقراطية مأمناً أولاً، ومأمناً المجتمع من تطرفها ثانياً، والثورات العربية المعاصرة تدرك بأن نجاحها كان بمشاركة الجميع، وأن الديمقراطية ينبغي أن تجعل الحكم بين الجميع أيضاً.

هذا الحكم ينطبق على العلاقات الدولية في المعيار التركي المعاصر، فموقف تركيا من الفصائل الفلسطينية يتوافق مع تمثيلها للشعب الفلسطيني، وبالأخص حيثما تتوفر الانتخابات الديمقراطية، وحيثما يتشكل البرلمان الفلسطيني، وهذا ما يفسر حسن العلاقات بين الحكومة التركية مع الحكومة الفلسطينية في غزة، كما تجسد في الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية إلى اسطنبول والاحتفاء التركي الكبير به، والاحتفاء الكبير برئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية قبل أشهر، فهذا الاستقبال الحار لم يكن بسبب الجذور التاريخية للحزب والحركة كما يحلو للبعض أن يصوره، وإنما ينبغي قراءته في مستواه الشعبي قبل أن يقرأ في مستواه الحزبي، أو الأيديولوجي، أو السياسي، فالشعب التركي المسلم هو الذي يصنع السياسة التركية المعاصرة نحو القضية الفلسطينية، وهذه ميزة مهمة عما كان عليه الحال قبل حزب العدالة والتنمية وقبل فوز حماس في انتخابات 2006، ولذلك ينبغي عزو الأمور بمصادقية إلى أسبابها الحقيقية، وهي أن الشعوب تصنع قاداتها وليس العكس، والرؤساء الذين لا تصنعهم شعوبهم لن يستطيعوا أن يكونوا عظماء، فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.